الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة قاريونس
كلية الآداب – قسم اللغة العربية و آدابها

بحث بعنوان :

شبه المضاف إليه بالبدل

أ .أحمد مصباح

2005ـ2006 ف

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، و الصلاة و السلام على رسول الله و آلـه و صحبه و من والاه و بعد :

فإن من يطالع كتب إعراب القرآن الكريم ، و ما دوَّنه الأسلاف حول معانيه ، و ما قاموا بتبيينه لأوجه الاختلافات حول قراءاته ، و توجيهاتها ، يجد تفنناً في الفهم ، و دقة في الإفهام و الإيصال لما فهموه قبلنا ، و عرَّفوه لنا .

و البراعة في الإعراب يسبقها فهم لأبواب النحو و وسائله ، و امتلاك حصيلة لغوية و فكرية ليتم من خلالها تيسير هذه الأبواب في مناقشات تقدم إلى طالبي العلم و مبتغى المعرفة .

فللإعراب مذاهب ، و للتخريجات مناهج تنبني على خلفية المعرب ، الموجه للمعنى المراد إعرابه و بيانه ، و لا ريب في أن الإعراب صناعة تحتاج إلى متخصص خاض غمار النحو ، و تصدَّر لهذا العلم .

و مما يستحث الدارس لجهود الأسلاف في هذا النطاق بيانهم لأوجه الشبه بين أبواب النحو و مسائله كاشتباه البدل مع غيره من التوابع كالصفة و عطف البيان ، و غيرها من المسائل التي يدركها أصحاب هذا الفن .

و إذا نظرنا إلى جهود العلماء في هذا الباب نجد أن لهم في ذلك مناهج اعتمدوا فيها على :

* بيان العلاقات بين أبواب النحو و دقائق مسائله .
* التقسيمات من الأمور الكلية إلى الأمور الجزئية كالتذكير و التأنيث و التكبير و التصغير ، و الإفراد و الجمع إلى غير ذلك .
* العلامات الإعرابية من حيث :-
  الحركات – الحروف – البناء – الإعراب .
* النوع المراد مقابلته : -
  اسم – فعل – حرف و العلامات الخاصة بكل نوع منها .
* تأثير العوامل على مدخولاتها ، و عملها فيما دخلت عليه .

هذا الذي سبق يُرى في نقاش الأسلاف لمسائل الإعراب ، و ما يأتي منها من مناقشات سواء أكانت في القرآن الكريم أم في غيره من النصوص الأخرى كالشعر و رواياته .

و من ضمن ما وجد في هذا النطاق نقاش النحاة لمسألة الإضافة ، و كان من ضمن توجيهاتهم لها ، أنها من قبيل البدل ، و كان لهذا النقاش منهج ، دلَّ على عقلية أصحاب هذا الفن ، و رجاحة كلامهم ، فجُمعت هذه الورقات لتدرس هذه المناقشة العلمية في كتب الإعراب ، و بعضٍ من كتب النحو التي تؤيد وجهة القاعدة النحوية ، و بيانها في مثالٍ تطبيقي ، على ما جاء فيها ، فسُمِّيَ هذا البحث بـ (**شبه المضاف إليه بالبدل**) و كان تقسيم منهجيته على النحو الآتي :-

حُدِّدَ البحث في مقدمة تُعرض فيها أهمية اختيار هذا الموضوع ثم مبحثين ؛ الأول عنوانه : -

تعريف الإضافة و البدل مع تمهيد لمسألة الشبه بينهما

حيث يُعرض فيه تعريف الإضافة و البدل لغةً و اصطلاحاً ، و ما يجـــئ مـــن تقسيماتهما في كتب النحو بإيجاز ، دونما استطراد ، لمـــا لا علاقـــة لـــه بالمســـألة محل النقاش ، و يتبع ذلك بيان لمعالم هذه المسألة لتهيئ لنقاشها في المبحث الثـــاني ، الذي جُعِلَ عنوانه :-

معنى الإضافة و البدل و حكمهما الإعرابي

إذ تعرض هذه المسألة ببيان ركني المضاف إليـــه و البـــدل و همـــا المضـــاف و المبدل منه ، و ما يأتي مـــن حـــديث حـــول تركيبـــهما ، و علاقـــة الأول فيهمـــا بالثاني ، و قيام الثاني بالأول .

تأتي عقب هذين المبحثين خاتمة بها نتائج هذا البحث على هيأة نقاطٍ موجزة .

ثم قائمة بمصادر و مراجع هذا البحث .

و الله الموفق .

المبحث الأول

تعريف الإضافة و البدل
مع تمهيد لمسألة الشبه بينهما

أولاً :- الإضافة : - " من إضافة الشيء إلى الشيء أي : ضَمِّه إليــه "[1]، و تعــني أيضاً : الإسناد ، قال امرؤ القيس : -

فَلَمَّا دخلْناهُ أضفْنا ظهورَنا   إلى كل حاريّ جديدٍ مشطَّب

أي أسندناها "[2] .

و في الاصطلاح النحوي :- " إسناد اسم إلى غيره ، على تتريل الثاني من الأول مترلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه "[3]، و بعبارة أخرى هي " نسبة بين اسمين ، بينهما علاقــة على تقدير حرف جر يوجب جر الاسم الثاني مثل : لبسْتُ خاتمَ فضةٍ ، الاسم الأول في المثال هو خاتم ، و الاسم الثاني هو فضة ، و بين هذين الاسمين حرف جر مقدر ، و هــو " من " و أصله : لبسْتُ خاتماً من فضةٍ "[4] .

وَ تُقَدَّر الإضافة بحرف الجر (من – اللام – في) في نحو : -

* هذا بابُ خشبٍ ، و التقدير : هذا باب من خشبٍ .

* هذا كتاب محمد ، و التقدير : هذا كتابٌ لمحمد .

---

[1] ابن منظور – لسان العرب – 115/11 .

[2] العكبري – اللباب في علل البناء و الإعراب 387/1 .

[3] ابن هشام – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – ص 292.

[4] أيمن عبد الغني – النحو الكافي 255/2 .

* قال تعالى : ﴿ وَ قَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِلَذِينَ اسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَ النَّهَــارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللهِ ﴾[1] .

تقسم الإضافة حسب نوع المضاف " إذا كان المضاف صفة و المضاف إليه معمولاً لها سميت لفظية و غير محضة ، و لم تُفِد تعريفاً و لا تخصيصاً كـــ : ضاربِ زيدٍ " و " معطي الدينارِ " ، و " حسنَ الوجهِ " و إلاَّ فمعنوية و محضة تفيدهما ، إلاَّ إذا كان المضاف شَدِيدَ الإبهام كـــ " غير " و " مثل " و " خِدْن " أو موضعه مستحقاً للنكرة كـــ " جاء زيــدٌ وحده " و " كم ناقةٍ و فصِيلَها لك " و " لا أبا له " فلا يتعرف " [2] .

ثانياً : – البدل : – " بدل الشيء غيره ، و بديله : الخلف منه قال : و يقول الرجل للرجل : أذهب معك بفلان ، فيقول : معي رجل بدله ، أي : رجل يغنيني غناءه و يكون في مكانه " [3].

و في الاصطلاح : – هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، و يسبقه مبدلٌ منه غير مقصود لذاته ، مثل : كان الخليفة عمر بن الخطاب عادلاً فالمبدل منه هــو " الخليفـــة " و البدل هو " عمر " [4].

أقسامه :–

أ – بدل كل من كل . ب – بدل بعض من كل .

ج– بدل اشتمال . د – البدل المباين .

أ – بدل كل من كل مثل :– قوله تعالى ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ ، صِرَاطَ الَّــذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [5] ، فصراط الثانية بدل كل من كل من الصراط الأولى ؛ لأن صــراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم .

[1] سورة سبأ آية (39) .

[2] ابن هشام – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – 291 .

[3] ابن منظور – لسان العرب – 150/13 .

[4] ابن هشام – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب –383 ، و أيمن عبد الغني – النحو الكافي 485/1 .

[5] سورة الفاتحة آية (6 ، 7)

ب-بدل بعض من كل :-مثل : أكلتُ البطيخة ثُلثَهَا و الرغيف نِصْفَهُ أو حضر الجيش رُبْعَهُ – و يتعين فيه أن يكون البدل جزءاً حقيقاً من المبدل منه .

ج- بدل الاشتمال مثل : أعجبني المدرس شرْحُه – فكلمة " شرحه " بدل اشتمال ؛ لأن المبدل منه " المدرس " يشتمل على البدل " علمه " إذ إن قصد الإعجاب متجه إلى الشرح فالمدرس مشتمل على صفات أخرى شخصية و فكرية و لكن هنا تم تحديد القصد .

د – البدل المباين : ينقسم إلى ثلاثة أقسام : -

1- بدل الغلط .   2- بدل النسيان .   3- بدل الإضراب .

* الأول :- يذكر فيه المبدل منه غلطاً لسانياً ، و يجيء البدل لإفادة التصويب لذلك حيث سبق اللسان بذكر المعلم ، ثم استدرك بقوله : التلميذ .

* الثاني :- و هو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ثم يظهر للمتكلم بطلان قصده فيتداركه ، و يعدل إلى الصواب ، مثل :- سافر محمد إلى عمانَ ، السعودية .

* الثالث : و هو ما يذكر فيه البدل و المبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً ، مثل قول النبي صلى الله عليه و سلم :- " إن الرجل لَيُصلِّي الصَّلاةَ ما كُتِبَ له نصْفُهَا ، ثُلُثُهَا ، رُبْعُهَا ... " إلى العشر ، فهنا يستحيل أن تكتب للرجل من صلاته نصفها و ربعها .

و البدل تابع للمبدل منه يأخذ منه حكم الإعراب رفعاً و نصباً و جراً .

تمهيد للمسألة :

و محل النقاش في احتمال أن يشبه البدل المضاف إليه ، و هذا لا يكون إلا بعد تحليل جزئيات كلٍّ منهما على حدة ، لاسيما التركيب في كليهما .

و من المعلوم أن المضاف إليه و البدل يقعان في دائرة اشتراك مع مضافٍ و مبدلٍ منه .

و تركيب المضاف إليه مع المضاف من حيث شبهه بالبدل أمرٌ لا يُعَدُّ سهلاً ، خاصة إذا نُظِر إلى كلٍّ منهما في دائرته على حده أو مع اشتراكه بغيره في بعض من الوجوه .

6- الإمام أحمد – المسند 5-514

إن من شروط الإضافة سقوط التنوين أو النون ، و من هنا خصت الإضافة بالأسماء ، و لكن نُريد تحديد مسوغ التركيب " التنوين يؤذن بالانفصال أي بتمام الاسم الأول ، و الإضافة تؤذن بالاتصال ، أي أن الاسم الثاني كالتمام للأول في تعريفه و تخصيصه "[1].

و من هذا المنطلق قال سيبويه : " و المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين "[2] .

و علامات الأسماء المعروفة من أهمها التنوين المحذوف في الإضافة محل بقائه في تركيب المضاف و المضاف إليه أمر متكلَّف لاسيما ثقله في النطق مع امتناع اجتماع علامتي تعريف في وقت واحد في اسمين مركبين كالمضاف و المضاف إليه .

أما البدل فمن حيث التركيب فهو تركيب لاسمين يحتاج الثاني منهما إلى الأول ، و لا يقوم الأول إلا به ، و اختلف في العامل في البدل من حيث التقسيم من نكرة إلى معرفة و أحواله الأخرى [3] .

و النظر إلى تركيب البدل في دائرته من سائر أبواب النعت غير النظر إليه في دائرة التراكيب الأخرى بأوجه شبه مقاربة أو مغايرة لاسيما إذا نُظِر إلى العامل في كليهما ، خاصة أن البدل يأخذ علامة الإعراب مما جاوره ، أي من المبدل منه و هو قيد لا مكان له في الإضافة .

و قد جاءت هذه التحديدات في كتاب سيبويه تحت بابي (هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، و الشريك على الشريك ، و البدل على المبدل منه ، و ما أشبه ذلك) ، و (هذا باب المبدل من المبدل منه ، و المبدل يشرك المبدل منه في الجر)[4] .

و في المبحث الثاني نعرض المسألة المقصودة في هذا البحث .

---

[1] العكبري – المتبع في شرح اللمع – 171/1 .

[2] سيبويه ، الكتاب – 14/1 .

[3] سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني إن شاء الله .

[4] سيبويه – الكتاب 421/1 – 439 .

المبحث الثاني

معنى الإضافة و البدل و حكمهما الإعرابي

" الإضافة تدل على احتياج الأول إلى الثاني ، و التنوين يدل على انتهاء الاسم "[1]، فالإضافة في الاسم الأول ، و الثاني مضافٌ إليه ، و عليه فالكلمتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً لأمرين هما :

1- التركيب
2- حذف علامة الإعراب (التنوين أو النون) ليحصل بذلك وصْلٌ للأول بالثاني .
و ما يُدَعِّم هذا القول " فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأول علامة تمام الكلمة"[2] .

أمّا حكم المضاف من حيث الإعراب فهو الجر ؛ لأن الإضافة مقدرة بحرف الجر ، و التقدير هنا يعني حذفاً ، و المحذوف له علة ، و علته هي التخصيص أو التعريف ، و من هذا المنطلق فإن الإضافة خاصة بالأسماء و علامة على العلمية فيها ، و التخصيص أو التعريف حاصلان لإفادة معنىً كالملكية أو بيان النوع في نحو قولنا : غلامُ زيدٍ – ثَوبُ خزٍّ .

فالفائدة الحاصلة من المحذوف الذي علته التخصيص و التعريف (حرف الجر) [اللام أو من] هي ربطُ جزئي المضاف و المضاف إليه بعضهما بعضاً ، لتصير الكلمتان لُحمةً واحدةً ، و قد عُبِّر عنه بالمزج لإثبات معنى الإضافة .

---

1 العكبري – اللباب في علل البناء و الإعراب 387/1
2 الرضي – شرح كافية ابن الحاجب– 373/1 .

و البدل يأخذ سمت الاشتراك مع المبدل منه ، و قد حدَّ النحويون لهذا الاشتراك حدًّا ينتفي به حكم شبه البدل بما يكون في دائرة الإضافة ، قال أبو البقاء : " ألا ترى أنك لو حذفت الأول و اقتصرت على الثاني لأغناك عنه و لذلك قال بعضهم : عبرة البدل ما صلح لحذف الأول ، و إقامة الثاني مقامه " [1] ، و ذهب بعض النحويين إلى بطلان هذا القيد في باب البدل [2]، و بالرجوع إلى باب الإضافة نجد أن من أنواع الإضافة : إضافة الشيء إلى ما يصح أن يكون صفة له ، في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾[3] فإن قيد إقامة الثاني مقام الأول أو حذف الأول في هذه الدائرة مقامه التوجيه الإعرابي الذي يدعو بضرورة إكمال جزء المضاف ، و ذلك بتقدير المحذوف ، فالتقدير في هذه الآية " حق الأمر اليقين " و هذا نقاش دار حوله خلاف بين البصريين و الكوفيين في جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى ، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، و ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك [4] .

و المتتبع لهذا النقاش و حجة كلٍّ من الطائفتين يرى علاقات متقاربةً في إضافة اسم إلى اسم موافق له في المعنى بينهما رابط الإضافة و لا تكون إلا في الإضافة غير المحضة ، حيث جاء في الإنصاف " قال تعالى : ﴿ وَ لَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾[6]و الآخرة في المعنى نعت للدار ، و الأصل فيه ، و للدَّارُ الآخرة خيرٌ ، كما قال تعالى في موضع آخر ﴿ وَ لَلدَّارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾[7] فأضاف دار إلى الآخرة ، و هما بمعنى واحد ، و قال تعالى : ﴿ فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّـٰتٍ وَ حَبَّ الْحَصِيدِ ﴾[8]و الحب في المعنى هو الحصيد ، و قد أضافه إليه ، قال تعالى : ﴿ وَ مَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾[9] ، ثم قال الراعي :

وَ قَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو   مَدَبَّ السَّيْلِ وَ اجْتَنَبَ الشِّعَارا [5]

---

[1] العكبري – اللباب في علل البناء و الإعراب 410/1 ز

[2] فصَّل القول في هذه المسألة الشيخ محيي الدين عبد الحميد – ينظر كلامه في هامش التحقيق لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – 352/3 .

[3] سورة الواقعة آية (95) .

[4] ابن الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف – 436/2 .

[5] المصدر السابق 436/2 .

6سورة يوسف الآية (109).

7سورة الأنعام الآية (32).

هذه حجة الكوفيين القائلة بجواز إضافة الشيء إلى نفسه ، و إن اختلف اللفظان .

" و أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : – إنما قلنا إنه لا يجوز ؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف و التخصيص و الشيء لا يعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، و إن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسم إلى اسمه فوجب أن لا يجوز كما لو كان متفقاً "[10]

و إذا نظرنا إلى معنى البدل و شروطه و بخاصة بدل الاشتمال فإن شروطه أن يكون الأول مشتملاً على الثاني ، و الثاني قائماً به في مثل :

يعجبني زيدٌ عقلُه ، أي : يعجبني عقلُ زيدٍ

فالملاحظ على البدل من هذا المنطلق : اشتمال الأول على الثاني ، و قيام الثاني به ، و تظهر بوضوح أحقية تقديمه على المبدل منه ، أي : يعجبني عقل زيدٍ ، و هذا ممتنع في الإضافة ، غير أن مسألة أحقية التقديم يمكن تجاوزها بثبات السياق على ما هو عليه ،أي : يعجبني زيدٌ عقله ؛ لأن الأول يحسن في الثاني كونه وصفاً لزيدٍ ، و لذا قال العكبري " و لكن لما كان يكتسب من عقله وصف الحسن و الإعجاب جاز أن يؤخر و يجعل بدلاً منه " [11]، و هذا الشرط وُضِع إذا كان الأول مشتملاً على الثاني فقط ، فلا يجوز اعتبار ذلك ممكناً في نحو : – يعجبني زيدٌ أبوه ؛ لأن زيداً لا يشتمل على الأب ، و إنما كل واحد منهما مفصول عن الآخر و بناءً عليه يحتفظ تركيب البدل مع المبدل منه بخصائص منها : –

1- اشتمال الأول على الثاني و قيامه به .
2- يجوز تقديم الثاني على الأول بشرط استقامة المعنى .

---

8 سورة ق الآية (9).

9سورة القصص الآية(44)

10ابن الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف 437/2 – 438 ، و كذلك اللباب في علل البناء و الإعراب 391/1 – 392 .

11 العكبري – اللباب في علل البناء و الإعراب 413/1 .

3- الثاني يوضح الأول متقدماً أو غير متقدمٍ .

4- عند التقديم (الثاني على الأول) يسقط الضمير في الثاني .

5- عند تقديم الثاني على الأول يصير تركيب البدل محمولاً على الإضافة في الجزأين اللذين أصلهما بدلٌ و مبدلٌ منه ؛ أي :-

يعجبني زيدٌ عقله ⟵⟶ يعجبني عقل زيدٍ .

أما حكم البدل من حيث الإعراب فهو تبع لما أبدل منه ، و في باب البدل يجدر النظر إلى العامل فيه ؛ لأن العامل في البدل ليس كالعامل في المبدل منه "و ذلك العامل هو تقدير الإعادة أي : إعادة العامل الأول ، فقولك مررت بزيدٍ أخيك ، تقديره : بزيدٍ بأخيك "[1] .

و ذهب جماعة من النحويين منهم سيبويه و المبرد و السيرافي إلى أن العامل فيه عامل الأول " و ذلك لتعلقهما به من طريق واحد ، و أما ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون توكيداً كما يتكرر العامل في الشيءِ الواحد كقوله : يَا بُـؤْسَ لِلْجَهْـلِ ضَـرَّاراً لأَقْوَامِ ، فاللّام زائدة مؤكدة للإضافة ، و لولا إرادة الإضافة لكان يا بؤساً منوناً "[2].

و قد خالف جماعة من النحويين القول السابق في أن العامل في البدل هو إعادة العامل ، حيث يرون أن العامل في البدل هو المقدر في البدل ، و إنما حذف لدلالة الأول عليه ، و بناءً على هذا فالبدل من غير جملة المبدل منه ، و هو مذهب أبي الحسن الأخفش و أبي الحسن الرماني ، و قد جنح الزمخشري إلى هذا الرأي كما نرى في إعرابه قول الله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِين اسْتَكْبَرُواْ مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[3] بأن ﴿لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ بدل من الذين استضعفوا ، و إن قلت : الضمير في منهم راجع إلى ماذا ؟ قلت : إلى قومه أو إلى الذين استضعفوا ، و إن قلت : هل لاختلاف المرجعين أثر في اختلاف المعنى ؟ قلت : نعم ، و ذلك أن الراجع إذا رجع إلى قومه فقد جعل

---

[1] العكبري – اللباب في علل البناء و الإعراب 413/1 .

[2] ابن يعيش – شرح المفصل 68/3 .

[3] سورة الأعراف آية (75) .

﴿ من آمن ﴾ مفسراً لمن استضعف منهم فدل أن استضعافهم كـــان مقصـــوراً علـــى المؤمنين ، و إذا رجع إلى الذين استضعفوا لم يكن الاستضعاف مقصوراً عليهم و دلّ على أن المستضعفين كانوا مؤمنين و كافرين "[1] و تبعه في ذلـــك شـــارح المفصـــل حيـــث يقول : " فقوله لمن آمن منهم بدل من الذين استضعفوا و هو بدل البعض لأن المـــؤمنين بعض المستضعفين ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَـــنِ لِبُيُـــوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ ﴾[2] فقوله : لبيوتهم بدل من لمن يكفر بالرحمن و هو بدل الاشتمال "[3] .

.

و الملاحظ في هذه الآيات ظهور العامل و هو اللام في قوله : لبيوتهم ، و كـــذلك في لمن آمن منهم ، حيث أعيدت اللام مع البدل ، و اللام حرف جر ، و من الأمثلة علـــى ظهور العامل و إعادة الجار من غيره اللام قول الله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَـــهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَـــتِ إلى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِهِمْ إِلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾[4] .

حيث أبدل الصراط من النور و أعاد (إلى) فهي " بدل من قوله إلى النور بتكريـــر العامل كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَـــنَ مِـــنْهُمْ ﴾[5] و منـــه أيضـــاً قـــول الله تعالى : ﴿ وَ لاَ تَكُونُواْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ ﴾[6] حيث أعاد من في هذه الآية و هو كثير في القرآن و الشعر[7] .

إذن فالبدل في دائرة المبدل منه مربوط بأواصر لفظية و معنوية منها :

1- اشتراك اللفظين (البدل – المبدل منه) معنىً .

2- وضوح دلالة الأول بالثاني و قيام الثاني به .

---

[1] الزمخشري – الكشاف عن حقائق التتريل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل 123/2 .

[2] سورة الزخرف آية (33) .

[3] ابن يعيش – شرح المفصل 67/3 .

[4] سورة إبراهيم – آية (1) .

[5] سورة الأعراف آية (5)،وينظر الزمخشري – الكشاف عن حقائق التتريل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل 537/2 .

[6] سورة الروم آية (31 ، 32)

[7] العكبري – اللباب في علل البناء و الإعراب 414/1 .

3- احتمالية تغير علامة الإعراب في البدل تبعاً للعامل فيها بإظهاره أو بإتباعه و ذلك حسب المعنى و تخريجه .

هذا النقاش السالف الذكر دعا إليه توجيه المعربين لقوله تعالى : ﴿ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ [1] حيث ظهر تأوُّلٌ إعرابي حول الإضافة في شِهَابِ قَبَسٍ) تفرع عنه استحسان وجه البدل في الثاني من الأول ، إذ نجد أن المعربين قد ذهبوا إلى القول بالإضافة أو البدل بدعوى ترك التنوين في الأول ، و الثاني مضاف إلى الأول ، أو ببقاء التنوين في الأول و الثاني معاً و خُرِّج هذا الأخير على الحال أو المصدر أو البيان " من أضافه فإنه من إضافة النوع إلى جنسه بمنزلة قولك : ثَوْبُ خَزٍّ " [2] و قد ذهب الفراء إلى القول بأنه " نون عاصم و الأعمش في الشهاب و القبس و أضافه أهل المدينة و هو بمنزلة قوله : ﴿ وَ لَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ مما يضاف الشيء إلى اسمه إذا اختلفت أسماؤه " [3] ، و قد رد هذا القول أبو جعفر النحاس فقال : " قرأ المدنيون و أبو عمرو (بِشِهَابِ قَبَسٍ) و قرأ الكوفيون ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ فزعم الفراء في ترك التنوين أنه بمنزلة قولهم " دارُ الآخرة " يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلفت أسماؤه قال أبو جعفر إضافة الشيء إلى نفسه محال عند البصريين ، و إنما يضاف الشيء إلى الشيء ليبين به معنى الملك و النوع فمحال أن يبين أنه مالك بنفسه أو من نوعها ... و من قرأ " بِشِهَابٍ قَبَسٍ) جعله بدلاً و يجوز (بِشِهَابٍ قَبَساً) في غير القرآن على أنه مصدر أو بيان أو حال " [4] و قد رد قول الفراء أيضاً مكي بن أبي طالب القيسي : - " و قال الفراء : هو إضافة الشيء إلى نفسه كـ: صلاة الأولى و ليس مثله ، لأن صلاة الأولى ، إنما هي في الأصل موصوف و صفة ، فأضيف الموصوف إلى صفته و أصله : الصلاة الأولى و من نون شهاباً جعل قبساً بدلاً منه ، و قيل : صفة له ، ولو نصب " قبساً " في غير القرآن لجاز على الحال أو المصدر أو على البيان " [5] هذا النقاش في مجمله يبين أن رجحان التخريج يسري وفقاً لمذهب البصريين في امتناع إضافة الشيء إلى نفسه و هذا يدعو إلى التدقيق في القول

---

[1] سورة النمل – آية (7) .

[2] مكي القيسي – مشكل إعراب القرآن 144/2 .

[3] ألفراء – معاني القرآن – 286/2 .

[4] أبو جعفر النحاس – إعراب القرآن – 198/3 – 199 .

[5] مكي القيسي – مشكل إعراب القرآن – 144/2 – 145 .

بالإضافة خاصةً أن التنوين يسقط لنية الإضافة ، و لكن سقوطه لا يعني انتفاء الإضافة بل دعا إلى وجهةٍ أخرى هي القول بالبدل الذي لا يتعين فيه حذف التنوين أو بقاؤه ، هـذا من جهة اللفظ أما من جهة المعنى ، فإن إضافة الشيء تعني ضمه إلى غيره من جنسه أو من غير جنسه ، و لكنه لا يضاف إلى نفسه لأن نفسه كامنة في ذاته ، إلا إذا تعددت ذواته و صارت متجزئةً أجزاءً عديدة ، و إضافة الشيء إلى نفسه تأتي لأغراض كثبات الملكية ، و بيان النوع ، و عليه فالقول بأن(بِشِهَابِ قَبَسٍ) من قبيل البدل أو الإضافة للوهلة الأولى محل نظر ، لأن الثاني جزء من الأول من حيث المعنى " القبس : النار و القبس شعلة من النار ... و قوله تعالى : ﴿ بِشِهَابِ قَبَسٍ ﴾ القبس : الجذوة ، و هي النار التي تأخذها في طرف عود "[1] أما الشهاب فهو " شعلة نار ساطعة "[2] و قيل بأن " الشهاب شعلة في الجو تُرى هابطة و أصلها خشبة أو عود فيها نار ساطعة "[3] .

ما يستنتج من المعنى اللغوي للكلمتين و حكمهما الإعرابي سواء على الإضافة أم على البدل ، أن إضافة القبس إلى الشهاب أمر جائز ، و من يرفضه فاعتماداً على عدم إضافة جنس الشيء إلى نفسه امتناعاً ليس كلياً و لكن تحت شروط و مسوغات لذلك ، و من يرى بجواز ذلك فلا خلاف لديه ، و حجة كلٍّ من الطائفتين المجيزة و المانعة أنهم يأتون عقب تخريج الإعراب إلى المعنى اللغوي سواء أكان المعرِب بصرياً أم كوفياً ، و بالنظر إلى معنى الشهاب و القبس بجانب تخريج الإعرابين قد يدعو القارئ إلى أن ينظر إلى معنى كلمتين مضافة إحداهما إلى الأخرى ، و كلاهما بمعنى واحد و يغلب أحد الوجهين على الآخر (الإضافة على البدل) فهذا من نقاش الخاصة مع الخاصة ، و يُشْكِلُ على العامة إن كانوا من غير طلبة العلم ، مع أن تعريفي الشهاب و القبس لا يختلفان عن بعضهما .

و هنا يُطرح سؤال مفاده : ما موقع القبس من الشهاب ؟ و هل هو جزء منه أم له حال غير حال الشهاب ؟ .

---

[1] ابن منظور – لسان العرب – مادة : ق . ب . س 8 /48 .
[2] المصدر السابق – مادة : ش .هـ . ب 491/1 .
[3] معجم ألفاظ القرآن الكريم –32/2 .

مر سابقاً أن القبس هو النار أو شعلة منها ، و الشهاب شعلة من نار ساطعة تـــرى هابطة من الجو و لا يظهر للعيان إلا ليلاً ، هذا التحديد لدلالة الشهاب و القبس يقود إلى طرح سؤال آخر مفاده : هل ذهب موسى عليه السلام إلى النور الذي رآه و المعبر عنـــه بـــ ﴿ آنَسْتُ ناراً ﴾ في الليل أم في النهار ؟

" نادى الله موسى و هو في النور ، و تأويل هذا أن موسى عليه الســـلام رأى نـــوراً عظيماً فظنه ناراً " [1] .

إذن محل الرؤيا طور سيناء ، و زمانه يُحْتَمل أن يكون ليلاً ؛ حيث " كـــان موســـى عليه السلام رجلاً غيوراً يصحب الناس بالليل ، و يفارقهم بالنهار ، غيرة منه لئلا يـــروا امرأته فأخطأ الرفقة – كما سبق في علم الله تعالى – و كانت ليلة مظلمة "[2] .

و فعل الرؤيا من بعيد ، و لا تظهر النار من بعدٍ إلا ليلاً لا سيما إن كانت في مكان مرتفع بادٍ للعيان ، و بناءً عليه فقد وُجِدَ في هاتين الكلمتين اشتراك في :

- ماهية النار مع أصل الشهاب .
- كل منهما لا يظهر إلا ليلاً بل يتضح نورهما أشد الوضوح في أثناء الليل .

هذا في خاصة اشتمال البدل على المبدل منه ، إذ في اشتمال البدل على المبدل منـــه إثبات حجية هذا الإعراب على غيره ؛ أي أن (قبس) بدل من شهاب ، و يتعين قبـــول هذا الوجه بعد شرح معنى الكلمتين لغة .

و القول بالإضافة أي : إضافة القـــبس إلى الشـــهاب أمـــر غـــير منتـــهٍ بســـقوط التنوين ، لتحتم معنى الإضافة ، بل معناها هـــو الأصـــل في الإضـــافة قبـــل الحركـــة الظاهرة ، فالقبس أُخِذ من الشهاب و الثاني جزء من الأول .

---

[1] القرطبي – الجامع لأحكام القرآن – 13 /158 .
[2] المصدر السابق – 171/11 .

و دليل صحة هذين الوجهين هو العلامة الإعرابية الظاهرة على الاسم الثاني و هـــي التنوين " بالتنوين (شِهَابٍ قَبسٍ) إذ جعل القبس بدلاً من الشـــهاب ، و إن أضـــاف الشهاب إلى القبس لم ينون الشِّهَابِ و كلٌ حسن "[1]

الخاتمـــة

خَلُصَ هذا البحث إلى نتائج :

1) أن موضوعات النحو المتعلقة بالتراكيب كالمضاف و المضاف إليـــه ، و البـــدل و المبدل منه ، و الصفة و الموصوف ، و التابع و المتبوع ، الفيصل في بيانها :–

- تركيبها مع الأول لأنه الأسبق .
- الأوجه الإعرابية تكثر في الثاني ؛ لأن العامل فيه قد يكون غير العامـــل في الأول ، فهو قاصر من جهتين :–

  * جهة تبعيته للأول .
  * و محل إعرابه متغير إذا انقطع عن الأول .

2) قد يمس مضمون هذا البحث جريان هـــذه الفكـــرة حـــتى علـــى العمـــدة في النحو ، كالمبتدأ و الخبر باعتبار التركيب فيهما ؛ لأن في نقاش النحاة الخبر في دائرة المبتدأ شبه بما قيل في سبق الأول على الثاني ، إلاَّ أن الفارق هنا ، أن الأول مُوضَّحٌ بالثاني ، و هو العامل فيه .

3) مسألة الشبه يقربها المعنى ، و المعنى هو المحتم للإعراب ، و يجوز تسمية الأمر هنا (المعنى اللغوي ، و المعنى الإعرابي) ليتضح بـــذلك مفهـــوم التركيـــب في موضوعات النحو و أبوابه .

---

[1] الأخفش – معاني القرآن 677/2 .

مراجع البحث ومصادره

- القران الكريم
- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك – عبدا لله جمال الدين بن يوسف ، ومعه كتاب عدة السالك إلي تحقيق أوضح المسالك – تأليف محي الدين عبد الحميد – دار الجيل – بيروت ط5 – 1979م
- شرح الرضي علي الكافية – رضي الدين الاسترابادى – تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس – الطبعة الثانية 1996م .
- شرح شذ ور الذهب في معرفة كلام العرب – عبدا لله جمال الدين بن هشام – قدم له ووضع فهارسة إميل يعقوب – دار الكتب العلمية .
- شرح المفصل – يعيش بن علي – عالم الكتب – بيروت –
- الكتاب – عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) تحقيق عبدا لسلام هارون – مكتبة الخانجي – الطبعة الثالثة – 1988م .
- الكشاف عن حقائق التأويل غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه – محمود بن عمر (الزمخشري)- دار الكتاب العربي _ ط 3 – 1407و 1987م .
- اللباب في علل البناء والإعراب – عبدا لله بن الحسين – تحقيق عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان – دار الفكر دمشق – سورية – الطبعة الأولي .
- لسان العرب – محمد بن مكرم (ابن منظور) – دار صادر بيروت – بدون ط ولات.

- المسند – أحمد بن حنبل – تحقيق احمد شاكر – دار المعارف بمصر 1365ه 1975م.
- مشكل إعراب القران – مكي بن أبي طالب القيس – تحقيق د. حاتم صالح الضامن – كلية الآداب – جامعة بغداد – مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة 1408-1988م .
- معاني القران- سعيد بن مسعدة (الأخفش)-دار بيروت.
- معاني القران – يحي بن زكريا (الفراء) – تحقيق احمد يوسف نجاتي – محمد علي النجار – دار السرور بيروت .
- معاني القران – أحمد بن محمد (أبو جعفر النحاس)تحقيق الدكتور يحي مراد- دار الحديث القاهرة2004م.
- معجم ألفاظ القران الكريم – مجمع اللغة العربية – الهيأة المصرية – بدون ت .
- النحو الكافي – ايمن عبد الغني- مراجعة د.رمضان عبد التواب- دار ابن خلدون – الطبعة الثالثة 1422هـ2002م.